إضراب عام واعتصامات لـ«التنسيق النقابية» اليوم للمطالبة بفتح المجلس النيابي وإقرار السلسلة

تنفذ هيئة التنسيق النقابية إضراباً عاماً اليوم احتجاجاً على عدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب.

وكانت الهيئة اجتمعت أمس، في رابطة المعلمين في الأونيسكو، وبحثت في مستجدات مسألة إقرار السلسلة والتحركات التي تنوي الهيئة القيام بها.

وتحدث في نهاية الاجتماع عضو الهيئة نعمة محفوض، فدعا «المعلمين في المدارس الرسمية والخاصة والقطاعين العام والخاص وكل المستفيدين من السلسلة إلى الإضراب العام في كل لبنان. وبالنسبة إلى بيروت التجمع أمام وزارة التربية للاعتصام هناك، كذلك التعبير في كل محافظة عن الإضراب».

وقال: «سلوك الطبقة السياسية غير مقبول. إن التعاطي السابق من جانب الهيئة والذي كان راقياً وديمقراطياً لا يعني أن الهيئة متهاونة أو متفرقة أو محبطة ويوم غد سيؤكد ذلك».

وبالنسبة للتهديد بالتدابير المسلكية، قال محفوض: «هذا الكلام عفا عليه الزمن فليذهبوا ويحاسبوا المرتكبين في كل مكان».

وعن ربط تحرك الهيئة بإمكان إلغاء الانتخابات البلدية، قال: «إنهم يفتشون عن طربوش ليعلقوا عليه ونحن لسنا هذا الطربوش. أما إذا لم تدرج السلسلة بين البنود فليتحملوا المسؤولية».

بدورها عقدت هيئة التنسيق النقابية الشمالية اجتماعاً عرضت خلاله الاستعدادات والتحضيرات للإضراب اليوم في المدارس، يشمل الدوامين الصباحي والمسائي، والثانويات والمعاهد الرسمية والخاصة والمهنية وإدارات ومؤسسات الدولة كافة، بناء على «توصية هيئة التنسيق النقابية الوطنية تصعيد التحرك للمطالبة بفتح المجلس النيابي أمام التشريع وإدراج سلسلة الرتب والرواتب بنداً أول على جدول أعمال أول جلسة تشريعية لتعديلها، ثم إقرارها بالنسبة ذاتها التي أعطيت إلى القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية كحد أدنى، مع مراعاة خصوصية كل قطاع، كذلك إقرار قوننة غلاء المعيشة وحق استفادة معلمي القطاع الخاص من خدمات الضمان الاجتماعي بعد التقاعد».

كما أعلن «اللقاء النقابي المستقل»، في بيان عشية الإضراب الذي دعت إليه هيئة التنسيق النقابية، وأكدته رابطة أساتذة التعليم الثانوي، التزامه بالإضراب ومشاركته بالاعتصامات المقررة الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم أمام السرايات في المحافظات، وفي بيروت أمام وزارة التربية.

ودعا اللقاء الروابط للعودة إلى الجمعيات العمومية في التوصيات التي تصدرها والدفع باتجاه تصعيد التحرك.

كما دعا مكتب فرع الجنوب في «رابطة التعليم الثانوي الرسمي»، بعد اجتماعه في مقره في ثانوية البنات في صيدا برئاسة مقرر الفرع حيدر خليفة وأعضاء مكتب الفرع، الالتزام التام بالإضراب العام اليوم في كافة الثانويات الرسمية ودور المعلمين ومكاتب الإرشاد والتوجيه في محافظتي الجنوب والنبطية.

ودعا إلى «الحضور الكثيف في الاعتصام الذي دعت إليه الرابطة وفي المراكز المحددة لا سيما أمام سراي صيدا وسراي النبطية عند 10.30 صباحاً، وإلى اتخاذ كافة الخطوات التصعيدية وصولاً لمقاطعة كل ما يمكن مقاطعته لإقرار سلسلة الرتب والرواتب والمشروع الخاص الذي يحفظ حقوق وموقع الأستاذ الثانوي».

وعقد المكتب التربوي المركزي لحركة «أمل» اجتماعاً طارئاً، بحضور مسؤولي الأقاليم التربويين ورؤساء الدوائر المركزية في المكتب. ناقش خلاله الشؤون التربوية العامة وتطورات سلسلة الرتب والرواتب.

وأكد المكتب «وقوفه ودعمه لحقوق جميع الأساتذة والمعلمين في القطاعات التعليمية والموظفين الإداريين والمتقاعدين ومطالبهم كافة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة التي ضمنتها القوانين، والتأكيد على وحدة التشريع بين القطاعين العام والخاص».

ودعا كل الأساتذة والمعلمين والموظفين الحركيين والأنصار للمشاركة الكثيفة والفعالة في الإضراب الذي دعت إليه هيئة التنسيق النقابية اليوم للمطالبة بفتح المجلس النيابي وإقرار سلسلة الرتب والرواتب.

جانب من اجتماع هيئة التنسيق

«رابطة الشغيلة» و«تيار العروبة»: لإجبار تركيا على الاعتراف بمجازرها بحق الأرمن

لمناسبة ذكرى مجازر الإبادة العنصرية التي تعرض لها الشعب الأرمني توجّهت قيادتا «رابطة الشغيلة» و«تيار العروبة للمقاومة والعدالة الاجتماعية» في بيان «بأحر التعازي من الشعب الأرمني وقواه الوطنية المناضلة في سبيل الإقرار والاعتراف بهذه المجازر، وانتزاع حقوقه السليبة والعادلة».

وأكدت القيادتان في لقائهما برئاسة أمين عام رابطة الشغيلة الوزير السابق زاهر الخطيب، «أن هذه الذكرى إنما هي الشاهد الدائم على ما ارتكبه الحكم التركي الطوراني العنصري من مجازر بحق الشعب الأرمني على غرار المجازر الوحشية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق الشعب العربي الفلسطيني»، ورأتا أن «التحالف بين الكيان الصهيوني والحكم التركي إنما يعكس هذه الطبيعة الوحشية العدوانية التي تتجسد هذه الأيام في وقوف أنقرة وتل أبيب وراء دعم قوى الإرهاب التكفيري التي ارتكبت ولا تزال ترتكب بحق أبناء شعبنا العربي في سورية ولبنان والعراق».

وشدّدتا «على ضرورة أن يتحرّك العالم لإنصاف الشعب الأرمني، وإجبار الدولة التركية الدكتاتورية الفاشية على الإقرار والاعتراف بما تعرّض له الشعب الأرمني من إبادة والتسليم بحقوقه العادلة التي سلبت منه».

وختمت القيادتان بتوجيه «تحية الاعتزاز والافتخار بعلاقات الصداقة والكفاح المشترك مع الشعب الأرمني وقواه الوطنية في مواجهة قوى العدوان التركي الصهيوني ودعوة أحرار العالم وشرفائه لتأكيد نصرة القضية الأرمنية العادلة».

دان القرار المصري بوقف «المنار»

تامر: المسيحية العربية تواجه خطراً وجودياً ولا بدّ من إجراءات عاجلة لوقف النزف

استنكرت «الحركة اللبنانية الديمقراطية» قرار مصر بوقف بث قناة «المنار» عن قمر «نايل سات»، معتبرة «أنّ هذا القرار ليس إدارياً صادراً عن الشركة، إنما هو قرار سياسي مصري مئة بالمئة صادر في القاهرة، وأنّ بيان الشركة الذي شرح الحيثيات لم يقدّم حجة واحدة منطقية تفسّر ما جرى أو رواية يمكن الاتكال عليها لتبرير تدبير تعسّفي جاء استجابة للضغوط السعودية والأميركية».

وأشار بيان أصدرته الحركة بعد الاجتماع إلى أنّ تامر تناول أوضاع مسيحيّي المشرق، معتبراً أنهم يعيشون حالة خوف على مستقبلهم فيدفعون دائماً الثمن، لذا يبحثون عن ملاذ آمن في مكان ما من العالم».

واعتبر «أنّ المسيحية العربية تواجه اليوم خطراً وجودياً في العراق وفلسطين، فضلاً عن مشكلات قاسية في لبنان وسورية ومصر». داعياً «المجتمعات الدولية إلى التحرك بدلاً من الاكتفاء بإطلاق الشعارات، وإلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذا النزف الخطير والمستمرّ».

وأشاد تامر بتصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن العملية العسكرية الروسية في سورية، مهنّئاً «الجيش العربي السوري وحلفاءه على الإنجازات الكبيرة التي تحققت في الميدان والتي لا بدّ أنها ستنعكس إيجاباً على مسار الحل في سورية».

موسكو بشروط لنيويورك 2 ... (تتمة ص1)

لحرب اليمن التي كانت تنتظر، أو بالنسبة للحراك التركي نحو أوروبا الذي كان ينتظر، مصير مشروع المنطقة الآمنة، وتطوّرات وتفاعلات قضية اللاجئين، بينما ينتظر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو مصير معارك حلب ليتبين مصير جبهة النصرة هناك، وعبرها مصير الحزام الأمني الذي أسنده إليها في الجولان السوري المحتل.

سارت الأمور نحو ميونيخ بعد القرار الأممي لتولد الهدنة بديلاً عن لائحة تصنيف الإرهاب ويصير الانضواء تحت أحكامها باستثناء داعش والنصرة منها، جواز مرور إلى المشاركة في محادثات جنيف، ونجحت روسيا وسوريا وحلفاؤهما باستثمار الهدنة عبر التحضير لمعركة تدمر الفاصلة وكسب نتائجها الاستراتيجية، وتظهير معيار للجدية في الحرب على الإرهاب أمام الغرب والأمم المتحدة يكون أداة قياس لمستقبل التعاون في هذه الحرب، هو الشراكة الحتمية للدولة والجيش والرئاسة في سوريا كعمود فقري لهذه الحرب.

تنتقل روسيا وسورياً والحلفاء إلى ما بعد تدمر لفتح ملف جبهة النصرة، الذي بقي مغفلاً، وتداخلت معه جماعات إرهابية مشاركة في جماعة الرياض كجيش الإسلام وأحرار الشام، وكما في المرة السابقة تسعى واشنطن للقاء نيويورك بلا مقدمات واضحة، فتتصدى لها موسكو بالقول ليس هناك ما يستدعي اللقاء، لعلمها أن مسؤولية واشنطن والمبعوث الأممي هي ما قبل اجتماع نيويورك بالحسم في أمرين، علاقة جماعة الرياض بجبهة النصرة، وعودتها لمحادثات جنيف، وصولاً لفتح ملف جيش الإسلام وأحرار الشام ومشاركتهما بالتفاوض من جهة، واستبعاد جماعات المعارضة الأخرى ومن بينها الأكراد عن الوفد المفاوض للمعارضة من جهة مقابلة.

يدور الشدّ والتجاذب حول شروط لقاء نيويورك الثاني، كما كانت عليه الأمور عشية اللقاء الأول، وتتصاعد الأوضاع العسكرية في حلب وأريافها، كما من قبل، وتنعقد الانتظارات في كثير من الملفات والساحات على نتائج ما سيسفر عن هذه التجاذبات والمواجهات، من أحجام وتوازنات تقرّر مستقبل الأدوار، خصوصاً بالنسبة لتركيا والسعودية.

التسوية التي يطرحها وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف على نظيره الأميركي جون كيري للبحث بلقاء نيويورك هي قيامه ودي ميستورا بالضغط على جماعة الرياض للانسحاب من مناطق سيطرة النصرة، لضمان تثبيت الهدنة في مناطق لهم عليها سيطرة كلية، ودعوتهم للعودة إلى جنيف على هذا الأساس، وإلا ستندلع المواجهات مع النصرة وهم جزء منها، وسيصعب بعدها ضمهم للهدنة والمفاوضات.

بانتظار الحوارات والتفاهمات التي ستنعقد بين موسكو وواشنطن، لا يبدو ثمة جديد لبناني، سوى الانتظار، خصوصاً بعدما نعى رئيس المجلس النيابي نبيه بري نظرية الرئيس المؤقت التي شغلت الوسطين السياسي والإعلامي لأيام، بتساؤله عن مبرر الرئاسة المؤقتة طالما أنها تحتاج تعديلاً دستورياً، يفترض توافر نصاب الثلثين اللازم لانتخاب رئيس للجمهورية؟

أما على مستوى التجاذب حول قانون الانتخابات النيابية الذي كان قد جعله رئيس تيار المستقبل البند الأول على جدول أعمال أول جلسة تشريعية، وصار هذا التعهّد قيداً على مفهوم التشريع، فقد رمى الرئيس بري بكرة القانون الانتخابي إلى اللجان المشتركة لتحميل القوى السياسية وكتلها النيابية المسؤولية عن مصير القانون وموقعه من التشريع من جهة، ومصير التلكؤ في التشريع من جهة ثانية، تاركاً الوقت للتشاور وبلورة الحلول والتسويات خلال شهر أيار آخر أشهر الدورة التشريعية العادية.

بري: لا جلسة قبل قانون الانتخاب

حسم رئيس المجلس النيابي نبيه بري الجدل في ما خصّ الدعوة إلى جلسات «تشريع الضرورة»، وأكد أنه لن يدعو لجلسة تشريعية قبل انتهاء اللجان النيابية من بحث قوانين الانتخاب.

وفي كلمة مكتوبة خلال مؤتمر صحافي عقده عقب انقضاء المهلة التي أعطاها للقوى السياسية للردّ على مبادرته من دون أن يتلقى أي جواب إيجابي، قال بري: «لا تريدون تشريعاً ولو بالضرورة إلا مع قانون انتخابات وأمامي في المجلس النيابي 17 اقتراحاً أو مشروع قانون، أغلبها صيغ بهدف التغلب على الفريق الآخر، مرة أخرى سأدعو اللجان المشتركة لإعادة درس كل هذه القوانين والمقترحات والجواب على سؤالين فقط، أولاً ماهية الدوائر، ثانياً ماهية النظام». وتابع: «تفضلوا يا سادة، خصوصاً مَن وقف ضد اقتراحي في هيئة الحوار الوطني والذي كان مخططاً له أن ينهي هذه المواضيع كلها قبل نهاية شهر أيار إذا ارتفع الحاجز الذي وضعته الهيئة العامة لنفسها، تفضلوا ولنعمل ليل نهار مع الآخرين للخروج برؤية واحدة أو متقاربة أو محصورة ولو باقتراحين أو ثلاثة بشكل الذهاب إلى مجلس النواب لتقديم هذا الشيء والمفاضلة بينهم، كي يبنى على الشيء مقتضاه».

ولفت بري إلى بقائه عند قناعاته بأنه يحق للمجلس النيابي التشريع في كل الظروف. كما اعتبر أن «ما يحصل حولنا ومن داخلنا يؤكّد الموت السريري لما يسمّى 8 و 14 آذار، فالمعايير والأمور كلها اختلفت». وأكد أن «الكلام عن رئاسة لمدة سنتين هو تضييع وقت، لأنه يحتاج تعديلاً دستورياً»، سائلاً: «إن استطعنا تعديل الدستور لما لا ننتخب رئيساً؟».

.. و«البلدية» تتقدّم

ومع قرار الرئيس بري تأجيل الدعوة إلى جلسة تشريعية إلى ما بعد الاتفاق على قانون انتخاب، يتقدّم ملف الانتخابات البلدية والاختيارية إلى الواجهة لا سيما في العاصمة بيروت التي تتجه إلى معركة كبرى بين أربع لوائح مطروحة حتى الآن، وهي «بيروت مدينتي»، «مواطنون ومواطنات في دولة» مدعومة من الوزير السابق شربل نحاس، و«لائحة بيروت»، أما اللائحة الرابعة فهي الائتلافية برئاسة جمال عيتاني المدعومة من الرئيس سعد الحريري.

وعلمت «البناء» من مصادر «أن اللائحة النهائية الائتلافية المدعومة من الحريري ستعلن اليوم بعد الانتهاء من التفاصيل المتعلقة ببعض المقاعد المسيحية»، وأشارت المصادر إلى أن «تيار المستقبل والحريري شخصياً يبذلان الجهود لتأمين فوز اللائحة بالتزكية من دون حصول انتخابات لكي لا يضطر الحريري إلى دفع الأموال والمصاريف الانتخابية»، لكن المصادر أكدت أن «هذه المحاولات ستفشل بسبب التنافس مع اللوائح الثلاث الأخرى التي رفضت الحوار والتحالف مع اللائحة المدعومة من الحريري».

ونفت مصادر نيابية في تيار المستقبل سعي «التيار» أو الحريري إلى تأمين فوز اللائحة بالتزكية، معتبرة أن «كل اللوائح لها الحق في خوض هذه الانتخابات»، مؤكدة أن «الاتجاه يسير إلى معركة انتخابية بسبب تعدد اللوائح والمرشحين والمواطن هو مَن سيحسم النتيجة في النهاية».

ورجّحت «الإعلان النهائي للائحة اليوم إذا حسمت التفاصيل المتعلقة بالمقاعد المسيحية في ظل التفاوض المباشر بين تيار المستقبل وحزب القوات وبشكل غير مباشر مع التيار الوطني الحر عبر الوزير ميشال فرعون».

نحاس لـ«البناء»: لن نتراجع

وقال الوزير السابق شربل نحاس لـ«البناء» إن «محاولات إيجاد حيل وذرائع لتأجيل الانتخابات البلدية لم تتوقف من قبل أصحاب البوسطات الانتخابية بينما الانتخابات وجدت لكي لا تعرف نتائجها مسبقاً». وأشار نحاس إلى «أننا وبعكس اللوائح الأخرى التي أقفلت على 24 مرشحاً، رشحنا أربعة أشخاص حتى الآن فقط وذلك بهدف ترك المجال أمام البحث والنقاش الجدي مع اللوائح الأخرى للوصول إلى لائحة موحّدة تخوض الانتخابات في وجه لائحة الحريري». وأوضح أن «اللائحة المدعومة منه لا تأخذ بعين الاعتبار ما يُسمى التوازن الطائفي»، مؤكداً «عدم التراجع والاستمرار في المعركة حتى النهاية».

حوري لـ«البناء»: نسعى للتوافق

وأشار عضو كتلة المستقبل النائب عمار حوري لـ«البناء» إلى أن «المستقبل ملتزم بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين في ما خص بلدية بيروت، كما أنه يسعى إلى التوافق مع بقية الأحزاب والمكونات ضمن لائحة واحدة»، موضحاً أن اللائحة التوافقية ليست لائحة تيار المستقبل بل لائحة كل الأحزاب والمكوّنات في بيروت»، مستبعداً تأجيل الانتخابات لأن ذلك يحتاج إلى قانون في المجلس النيابي، وأكد حوري أن «رئاسة البلدية في بيروت حسمت لمصلحة جمال عيتاني ونائب الرئيس إيلي أندريا».

«التنسيق» إلى الإضراب اليوم...

مطلبياً، تنفذ هيئة التنسيق النقابية اعتصاماً وإضراباً في المدارس والمعاهد الرسمية والخاصة والمهنية وإدارات ومؤسسات الدولة كافة اليوم للضغط في اتجاه اجتماع مجلس النواب وإدراج ملف سلسلة الرتب والرواتب على جدول أعمال أول جلسة تشريعية لتعديلها ثم إقرارها بالنسبة ذاتها التي أعطيت إلى القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية كحد أدنى مع مراعاة خصوصية كل قطاع، وإقرار قوننة غلاء المعيشة وحق استفادة معلمي القطاع الخاص من خدمات الضمان الاجتماعي بعد سن الـ64 سنة.

وأوضحت مصادر هيئة التنسيق النقابية لـ«البناء» أن الإضراب يشمل القطاع الثانوي الرسمي وهيئة التنسيق النقابية ولا يشمل القطاع الخاص، ولفتت إلى أن «الهيئة تدرك صعوبة انعقاد المجلس النيابي في ظل الخلافات السياسية، لكنها ستستمر في تنفيذ الإضرابات حتى إقرار سلسلة الرتب والرواتب».

خلافات بين الروابط

وكشفت مصادر أخرى لـ«البناء» عن خلافات بين روابط التعليم الثانوي – الأساسي – الإدارات العامة حول تحقيق بعض المكاسب لا سيما الدرجات، وتحدثت أيضاً عن صراع ما بين رابطة التعليم الثانوي بإدارتها الجديدة وبين التيار النقابي المستقل لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي التي يرأسها النقيب السابق حنا غريب»، وشددت على أن دعوة هيئة التنسيق إلى الإضراب جاء في سياق التأكيد على استقلاليتها أمام اتهامات حنا غريب لها بالتبعية للسلطة وفقدانها الجرأة على اتخاذ قرار الإضراب في ظل إدراك الجميع بأن لا جلسات تشريعية في الوقت الراهن».

ولفتت المصادر إلى أن «العمل النقابي في لبنان غائب اليوم، وكشفت أن الحوار متوقف مع الدولة حول موضوع السلسلة، لكنها أكدت أن «العلاقة ممتازة بين هيئة التنسيق ووزير التربية الياس بوصعب الذي تجاوب مع مطالب الهيئة».

.. والمتعاقدون ضحية

ولفتت مصادر الأساتذة المتعاقدين لـ«البناء» إلى أن «الأساتذة المتعاقدين هم ضحية الخلافات بين الروابط من جهة وإجحاف الدولة من جهة أخرى، موضحة أن «الأساتذة المتعاقدين يرفضون سياسة الدولة وسياسة الروابط، إذ لا يجوز بقاء هذه الفئة من الأساتذة محرومة من حقوقها لا سيما في الطبابة والضمان وبدل النقل».

حمود طلب الإذن بملاحقة «أوجيرو»

على خط التحقيقات في فضيحة «الإنترنت»، بقيت المعلومات متضاربة حول استدعاء مدعي عام التمييز القاضي سمير حمود لمدير عام هيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف للتحقيق معه. وأشارت مصادر إلى أن «القاضي حمود طلب أمس الإذن بالتحقيق مع موظفين داخل هيئة أوجيرو والبدء بملاحقتهم في موضوع google cash».

وقالت مصادر لجنة الاتصالات النيابية لـ«البناء» إن «اللجنة أجّلت اجتماعها المقرر اليوم إلى الأربعاء 4 أيار لإعطاء القضاء مهلة كافية لجمع المعلومات واستكمال التحقيقات على أن يقدّم تقريره أمام اللجنة في الجلسة المقبلة»، وشدّدت المصادر على أن «التحقيق سيبدأ في الأيام القليلة المقبلة مع موظفين في أوجيرو ومع عبد المنعم يوسف؛ وذلك بعد أن أجمعت اللجنة في اجتماعها الأخير على إعطاء القضاء كامل الحق باستدعاء مَن يشاء من الموظفين، كما أن وزير الاتصالات بطرس حرب أكد في الجلسة أنه مع القانون ولن يعرقل التحقيق وسيعطي الإذن للقضاء لملاحقة أي موظف مشتبه فيه».

ودعت المصادر إلى أن «يتوسّع التحقيق ليشمل فضلاً عن موظفي أوجيرو أطرافاً أخرى متورطة لا سيما أصحاب الشبكات والمحطات غير الشرعية والمسؤولين عن إدخال المعدّات والأجهزة إلى لبنان وتركيب هذه الشبكات غير الشرعية».

وتوقعت المصادر أن يتوفر للأجهزة القضائية نتائج ومعطيات وأسماء جديدة عن المتورطين من خلال تحقيقاتها خلال الفترة الزمنية التي تسبق جلسة 4 أيار، وكشفت عن تحقيقات مكثفة يقوم بها فرع المعلومات ومخابرات الجيش ووزارة الداخلية لكشف الأشخاص المتورطين لا سيما خدمة غوغل كاش».

وأضافت المصادر أنه «لم يصدر خلال جلسة اللجنة الأخيرة أي اتهام مباشر من القضاء إلى يوسف بل ما حصل هو اتهام من وزير الصحة وائل أبو فاعور لكن عدم دفاع نواب المستقبل عن يوسف لا يعني أنه متهم بل يندرج ضمن الصراع داخل المستقبل نفسه».

جلسة حكومية الأربعاء

يعقد مجلس الوزراء جلسة عادية الأربعاء المقبل لاستكمال البحث في جدول الأعمال، وعلمت «البناء» أن «ملف أمن الدولة استبعد من البحث في أي جلسة على أن يتولى رئيس الحكومة تمام سلام معالجة الموضوع وإيجاد الحل بشأنه».

في موازاة ذلك، علمت «البناء» أن «جلسة الحوار الثنائي بين حزب الله وتيار المستقبل ستعقد في العاشر من شهر أيار المقبل لاستكمال البحث في الملفات المطروحة».

لا تسمحوا بتجميل ... (تتمة ص1)

القدرة على تكوين مؤسسات السلطة على أساس سياسي، والقصد أنه يضعف قدرتهم على الإمساك من بوابة المجلس، بسائر مفاصل السلطة، فهم يتطلعون إلى ما هو أبعد من مجرد وصولهم كأفراد، بل إلى توظيف كتلة شعبية يمسكون بقرارها الانتخابي وفق معايير خارج السياسة بمفهومها العلمي والعصري، للمجيء بنواب هم مجرد عدد سياسي، أيّ أنّ الناخبين لم يقوموا باختيارهم على أساس خدمي ولا مالي ولا طائفي ولا وراثي عائلي أو تأثير ديني، بل على أساس سياسي هو أنّ رئيس اللائحة أو من يتخذ القرار قد فرض تسميتها على اللائحة المعتمدة، وهو تطبيق هجين مشوّه لما ينتقدون نسخته السليمة المعافاة في التمثيل النسبي.

– في المقابل يسعى دعاة النسبية رغبة بمنحها فرص التقدّم كنموذج، إلى تسهيل تقديمها، فيبدأون بالتساهل في شروطها، ويحاولون الردّ على حجج خصومهم، بإثبات أهلية النظام النسبي على استيعاب التقسيمات الطائفية والمناطقية، ثم يحاولون إبداع نسخ من النسبية تتسع للزعامات الفردية والوجاهات، ويصلون إلى القبول بالنسبية على أساس دوائر صغيرة، وبعدها إلى القبول بشراكة تكوين المجلس النيابي بانتخاب أعضائه ما بين النظامين النسبي والأكثري، وينجح خصومهم باستدراجهم إلى لعبتهم ومسرحهم، فلا ينتبهون إلى أنّ التطبيق المشوّه للنسبية سيعني سقوطها، وتحميلها مسؤولية الفشل، والقول ها قد اعتمدنا النسبية فماذا تغيّر، ولا ينتبهون أنّ النسبية هي نظام انتخابي لأخذ الحياة السياسية إلى نظام الأحزاب، وشرط اعتمادها هو حصرها بالأحزاب، رفض اعتماد دائرة تمثيل أقلّ من الدائرة الواحدة على مستوى الوطن، ورفض أيّ انطلاق من القيد الطائفي.

– يمكن القبول في لبنان وربما في سواه، بصيغة المجلسين واحد على أساس النظام الأكثري والقاعدة الطائفية والمناطقية أو ما يعادلها في بلدان أخرى، وثان على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي، ووفقاً للوائح الحزبية، وإذا كان من غير الممكن توقّع القبول بالذهاب إلى صيغة مجلس نيابي على أساس التمثيل النسبي وخارج القيد الطائفي، ومجلس شيوخ على أساس التمثيل المناطقي والطائفي تكون موافقته ملزمة على تشريعات معينة، ويكون اجتماع المجلسين ضرورياً في حالات مثل انتخاب رئيس الجمهورية، وإقرار الموازنة وتعديل الدستور، وإقرار قوانين مثل قانون الانتخابات، فيمكن التفكير بتبادل الأدوار بين المجلسين، فيبقى المجلس النيابي وفقاً لقوانين التسويات في الدوائر بين القوى الممسكة بالسلطة، وتتجه القوى الراغبة بالإصلاح، للمطالبة بمجلس شيوخ على أساس النسبية واللوائح الحزبية، وخارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة، وترتضي حصر شراكة مجلس الشيوخ بالتصديق على كلّ ما يحتاج إلى ثلثي مجلس النواب أو ثلثي مجلس الوزراء لإقراره بقوانين، واشتراك المجلسين في تسمية رئيس الحكومة، وانتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة للحكومة ومناقشة الموازنة العامة، والمناقشة العامة للحكومة.

– قد لا يكون هذا ولا ذاك، ولكن المهمّ ألا يسمح أهل النسبية لخصومها باستخدامها مسحوق تجميل لبشاعة نظامهم الانتخابي فيقبّحونها ويسقطونها كأمل ويشوّهونها كحلم جميل يمكن أن يشكل بداية جديدة للحياة السياسية، فإما أن تكون النسبية كما يجب أن تكون أو لا تكون.

ناصر قنديل

إعلانات رسمية

مؤسسة كهرباء لبنان
إعلان

تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تُسدّد للجباة، والعائدة إلى قسم أميون إصدار شهر 11/2015 توتر منخفض.

فعلى المشتركين الذين لم يسدّدوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة إلى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة أسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتّخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل إلى إلغاء اشتراكاتهم.

لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطّلاع على موقع المؤسسة الإلكتروني.

يُعتبَر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.

بيروت في 2016/4/2
رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف
818

إعلان مزايدة
صادر عن رئيس دائرة زحلة
القاضي رلى ابو خاطر

المنفذ: كونتوار التسليف التجاري «الفا» بوكالة الأستاذ بيار رياشي.

المنفذ عليه: حوزف خليل الهندي– تعلبايا.

بنفذ المنفّذ خلال المعاملة التنفيذية 2015/927 سند دين مع عقد تأمين وزيادة تأمين وشهادة قيد تأمين بقيمة /210000/ دولار أميركي عدا الرسوم والفوائد.

المطروح للبيع: كامل العقار /466/ تعنايل.

مساحته: /884/ متر مربع. يقع هذا العقار من الجهة الشرقية الجنوبية من بلدة تعنايل، وعلى طريق داخلية معبّدة متفرّعة من أتوستراد شتورا– المصنع حوالى 300م. وعن دير تعنايل حوالى 100م. وهو عبارة عن قطعة أرض مزروعة بأشجار مثمرة، ويوجد ضمنه غرفة من اللبن الخفان سقفها توتيا، ويوجد بئر ماء جمع خرزات وهو ضمن منطقة سكنية تصل إليه الماء والكهرباء والمجاري الصحية.

حدوده: يحدّه غرباً قناة مياه عام خلفها طريق عام، وشرقاً العقار /465/ و /467/ طريق خاص، وشمالاً العقار /464/، وجنوباً قناة مياه عامة وخلفها طريق عام.

الحقوق العينية: لهذا العقار الحق في السقاية من نهر شتورا مدة /6/ ساعات كل /8/ أيام، يشترك بملكية الطريق الخاص /467/ تأمين وزيادة تأمين درجة أولى مع حق التحويل لمصلحة كونتوار التسليف التجاري /360000/ د.ا. مع الفوائد حسب العقد، يتعهّد المدين بعدم البيع أو التأجير أو ترتيب أي حق عيني إلا بموافقة الدائن. حجز احتياطي لمصلحة إبراهيم أحمد اللقيس برقم 2014/39، صادر عن دائرة تنفيذ زحلة. حجز تنفيذي ومحضر وصف عقار صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة رقم 2015/927 على هذا العقار لمصلحة كونتوار التسليف التجاري الفا.

قيمة التخمين: /159060/ مئة وتسعة وخمسون ألف وستون دولار أميركي.

بدل الطرح: /95436/ خمسة وتسعون ألف وأربعماية وستة وثلاثون دولار أميركي.

موعد المزايدة ومكانها: يوم الخميس الواقع فيه 2016/6/16، الساعة الثانية عشرة وربعاً ظهراً، في قاعة المحكمة في قصر عدل زحلة أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة.

شروط المزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحله قيمة الطرح في صندوق الخزينة، أو مصرف مقبول، أو تقديم كفالة معادلة أو شك مصرفي، وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحله إذا لم يكن له مقام فيه، وعليه خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً، وإعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة، وعلية خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة دفع رسم الدالالة بمعدل 5 % من قيمة الشراء.

رئيس الكتبة
محمد البرجي

إعلان
من أمانة السجل العقاري المركزية
في زحلة والبقاع الغربي

طلب شربل جوزيف البغدادي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار رقم 18 الرايسة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً.

أمين السجل العقاري
ليلى الحويك

إعلان قضائي
صادر عن محكمة جب جنين
(الرئيس بو نصار)

بتاريخ 2016/4/9، تقدّم السيد ابراهيم احمد ايوب من بلدة المنارة باستدعاء سجل برقم أساس 2016/127، أدلى فيه أنه منذ ثمانين عاماً توفي المرحوم أحمد الحاج أيوب في بلدة المنارة، وانحصر إرثه النظامي بأولاده من زوجته زينب ايوب المعروفة بزينب كحيل المتوفاة قبله، وهم: محمد، حواء، مريم، فاطمة ورحمة أيوب دون الغير.

فمن لدية اعتراض أو ملاحظات على ذلك أن يتقدّم باعتراضه إلى قلم المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولصقه على إيوان المحكمة، وإلّا يُعتبر كل تدبير نافذ حتى القرار النهائي.

رئيس القلم
محمد اسماعيل شرانق